المحاضرة الثالثة: الحركة التحررية في أفريقيا

1. حركات التحرر في المنطقة العربية

1.1 حركة التحرر في ليبيا

2.1 حركة التحرر في تونس

3.1 حركة التحرر في مصر

4.1 حركة التحرر في السودان

2- حركات التحرر الافريقية

2-1- حركة التحرر في تشاد

2-2- حركة التحرر في الصومال

2-3- حركة التحرر في زيمبابوي

2-4- حركة التحرر في ناميبيا

1. حركات التحرر في المنطقة العربية:

1.2 حركة التحرر في ليبيا:

خضعت ليبيا للاستعمار الايطالي سنة 1911م، حيث كانت ايطاليا قد مهدت لهذا الاحتلال بالعديد من الاجراءات الإدارية والثقافية فقد أنشأت العديد من المدارس الإيطالية التبشيرية في طرابلس وبنغازي الدراسة فيها مجانية، كما شجعت الكثير من المواطنين الايطاليين بالهجرة إلى ليبيا بنية إجراء دراسات وجمع معلومات عن ليبيا، وقد شجعت الحكومة الايطالية قنصلها في طرابلس بالعودة إلى السلطات في ليبيا، وفي نفس الوقت سعت لدى الدوار التركية بالعمل على إبعاد ابراهيم باشا الحاكم العثماني في طرابلس لتشدده ضد السياسة الأوروبية عموما، والنشاط الايطالي خاصة، فتم إبعاده من منصبه.

وقد سعت ايطاليا أيضا إلى إقامة مصرف في طرابلس للمساعدة في تمويل عمليات التجارة والاستثمار، ولكنه في حقيقة الأمر كان يساعد الرعايا الإيطاليين الذين قد أقاموا في طرابلس منذ مدة طويلة على شراء الأراضي الزراعية من الليبيين، وكذلك المحلات التجارية، فلم يقتصر عمله على الأهداف التي أنشأ من أجلها، كما كان في ذلك الوقت مركزا متقدما لجمع المعلومات عن الطبقات الحاكمة والثرية والتي تتحكم في اتخاذ القرار، ولما أتت الظروف الموضوعية للتدخل الإيطالي نزلت القوات الإيطالية بحجة حماية مصالحها سبب حالة الإضطراب والفوضى وعدم استتباب الأمن عام 1911م، فكان الإحتلال الإيطالي العسكري في سبتمبر سنة 1911م، وقد أيدته الدول الأوروبية الأخرى بموجب توافقات سابقة، ففرنسا كانت قد عقدت مع إيطاليا اتفاقا سنة 1902م، والذي تعهدت فيه ايطاليا بعدم منافستها في المغرب، واحترام سياستها في مقابل عدم منافسة فرنسا لإيطاليا إذا ما أقدمت على عمل في ليبيا.

أما النمسا فهي مرتبطة باتفاق الحلف الثلاثي، لذلك وافقت على احتلال ايطاليا لليبيا، أما ألمانيا فقد كانت في موقف حرج إذ أنها عضو في الحلف الثلاثي، وفي نفس الوقت تربطها علاقات جيدة مع تركيا، ورغم أنها حاولت أن تثنى ايطاليا بأن أوغرت إلى سلطان تركيا بأن يعرض على ايطاليا تسهيلات إنسانية وتجارية في ليبيا، إلا أن ذلك كان بعد فوات الأوان لإن ايطاليا كانت قد أنزلت قواتها على الشواطئ الليبية في 9 سبتمبر 1911م.

ولم يكن الوضع الدولي والقانون الدولي يساعدان على إيقاف الغزو الإيطالي لليبيا فقد وقفت كل الدول الأوروبية على الحياد رغم الخرق الفاضح للقانون الدولي، وبإمكانيات وقدرات عسكرية عالية جرى احتلال المدن الليبية الواحدة تلوى الأخرى بعد أن عجزت تركيا عن الصمود وسحبت معظم قواتها للتصدي إلى ثورات البلقان ما بين 1912م-1913م، وقد كان احتلال المدن الرئيسية في بادئ الأمر هو الهدف فتم احتلال طرابلس وبنغازي وطبرق ودرنة، والحمس وسرت، ثم عم الاحتلال

بقية المدن والأرياف، ورغم ما أبداء المواطنون الليبيون من بسالة في مواجهة الغزو الايطالي إلا أن الفارق في العدة والقيادة لم يمكنهم من الصمود فانسحبوا إلى الداخل حيث دارت أضرس المعارك أستشهد معركة القرضابية 1915/04/29م، وظل الليبيون يقاومون الاحتلال جماعات وأفراد، وقد ظهرت العديد من الشخصيات الوطنية الليبية التي اعتبرت أن مقاومة الاحتلال الايطالي جهاد إسلامي مقدس منهم أحمد الشريف السنوسي، ومحمد بن عبد الله البوسيفي، وسليمان الباروني.

وبعد قيام الحرب العالمية الأولى حمدت روح المقاومة قليلا، وفي عام 1918م لجأ الايطاليون إلى عقد اتفاقيات ثنائية بهدف إضعاف وحدة الليبيين فاجتمعوا مع بعض المجاهدين في مسلاته وقرروا إعلان الجمهورية الطرابلسية، فاختلف الناس بين مؤيد ومعارض، وجدت تطور جديد في عام 1922م في الموقف الإيطالي إذ استولى الفاشيون الاستعماريون على السلطة في إيطاليا، ولكي يصرفوا أذهان الرأي العام العالمي ويكسبوا شهرة قاموا بشن هجوم مباغت على مدن وشواطئ ليبيا وتوغلوا في الداخل، إزاء ذلك اندلعت معارك الجهاد مرة أخرى بقيادة عمر المختار فيما بين 1923-1931م، وقد شمل جهاده عدة مناطق في ليبيا، وشهدت هذه الفترة السياسة إيطاليا التعسفية ازاء الوجود العربي الإسلامي في ليبيا فقامت بتحرير العرب من السلاح والثورة، وهدمت معظم النوايا التي كان ينطلق منها المجاهدون ورجال الطرق الصوفية كما صفيت العناصر العربية الليبية تصفية جماعية ونصبت المشانق في معظم الأماكن، كما نفي الكثير إلى الجزر الايطالية حيث عانوا ظروف الأسر والبرد والجوع.

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية كانت ليبيا من ضمن المحاور التي اهتم بها الحلفاء نظر لموقعها الاستراتيجي وفي 1946/09/10م عقدت معاهدة الصلح مرة أخرى مع إيطاليا، وكان موضوع الممتلكات الإيطالية في أفريقيا بما فيها ليبيا. من المواضيع التي حسمت لمصلحة الحلفاء فاتفقت على أولوية الإشراف لإدارة هذه المستعمرات إلى الحلفاء ريثما تتخذ الأمم المتحدة قرارا نهائيا بشأنها وزاد الخلاف واستمر مدة طويلة بشأن هذه الممتلكات واتفق شأن ليبيا بعد عدة مفاوضات أن تشرف بريطانيا على غرب وشرق ليبيا وفرنسا على جنوب البلاد وأقيمت ثلاث إدارات عسكرية في هذه المناطق، وفي الفترة ما بين 1947-1951م نشطت الحركة الوطنية الليبية في مقاومة الاستعمار الجديد والمطالبة باستقلال ليبيا، وقد انقسمت المعارضة إلى نوعين، معارضة خارجية متخذة من مصر وتونس مقرا لها واعتمدت على الكتابة والصحف والإعلام والاتصالات بالزعماء العرب والجامعة العربية وشرح قضية ليبيا.

وأما المعارضة الداخلية فقامت بها تنظيمات من العناصر الوطنية الشعبية ممثلة في الجمعيات والاتحادات والأحزاب، ومن أهم هذه التنظيمات:

- الجبهة الوطنية المتحدة التي تأسست سنة 1946م بتأييد من ادريس السنوسي ومباركة البريطانيين برئاسة سالم المنتصر ومحمد أبو الأسعاد.
- الكتلة الوطنية الحرة وتكونت عام 1946م برئاسة الفقيه حسن، وكانت تضم العناصر الوطنية المثقفة الشابة ذات الاتجاه القومي، وكانت تدعو للاستقلال ووحدة ليبيا وانضمامها إلى الجامعة العربية وتعارض الاعتراف بإدريس السنوسي رئيسا لليبيا.
- حزب الإتحاد المصري الطرابلسي الذي تأسس عام 1940م، وقام بتأسيسه على رجب ويوسف المشيرقي، ويدعو إلى وحدة ليبيا مع مصر.
- حزب الأحرار تكون برئاسة صادق بن زراع وسكرتاريا علي دريبكة.
- الرابطة الليبية ونشأت في مطرته يرأسها مصطفى محمود بادي.
- حزب الاستقلال تأسس أواخر عام 1948م إضافة إلى العديد من الأحزاب الأخرى.

أدت المعارضة الداخلية والخارجية دوراً هاماً في تكوين رأي عام ليبي يطالب باستقلال ليبيا والحفاظ على وحدتها، وساهمت الجامعة العربية ومصرفي مساندة القضية الليبية في أروقة الجامعة العربية وفي الأمم المتحدة حتى صدر قرار الامم المتحدة سنة 1951م، بمنح ليبيا استقلالها في موعد لا يتجاوز 1952 وفق ما يلي:

- تقوم الدولتان بأعمال الادارة في ليبيا وهما بريطانيا وفرنسا مع مندوب الأمم المتحدة في اتخاذ الخطوات اللازمة لنقل سلطة الحكم إلى حكومة دستورية ليبية مستقلة مع المحافظة على وحدة ليبيا واستقلالها والتعاون في تكوين الادارات الحكومية فيها، على أن تقبل كدولة مستقلة وعضو في الأمم المتحدة طبقا للمادة الرابعة من ميثاقها، واختير المستر أدريان بلت كمندوب للأمم المتحدة لتحقيق هذا القرار على الواقع، وفي 25 نوفمبر تم تكوين الجمعية التأسيسية الليبية بعدد متساوي بين المناطق الثلاث، وتم إجازة الدستور الذي هو دستورا اتحاديا تحت رعاية ادريس السنوسي الذي أصبح ملكا سنة 1951م، وأعلنت أول حكومة ليبية ووجدت الاعتراف من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

2.1 حركة التحرر في تونس:

كانت تونس جامعة للحماية الفرنسية منذ عام 1881م، ورغم وجود البايات وبقائهم في الحكم، إلا أن السلطة الفعلية كانت فرنسية تماما، وحرم الشعب التونسي من كل حقوقه وقد ظهرت في تونس عدة أحزاب طالبت بالحرية والاستقلال هي:

- حزب تونس الفتاة تأسس سنة 1908م متأثرا بحركة تركيا الفتاة وكانت زعامته خليط من الأشخاص الذين تلقوا تعليما دينيا في جامعة الزيتونة والذين التحقوا بالمدارس الفرنسية.

- حزب الدستور وهو أهم الأحزاب، أسسه عبد العزيز الثعالبي سنة 1919م وذلك لعرض قضية تونس أمام مؤتمر السلام في باريس وهو حزب تقليدي وطني ذو ميول اسلامية عربية قاد العمل السياسي في تونس ما بين 1919–1930م، وزار رئيسه الثعالبي مصر والدول العربية بعرض قضية تونس في الجامعة العربية، والصحافة المصرية كما زار فرنسا، واتصل بالأحزاب الفرنسية، ثم أصدر الثعالبي كتابه تونس الشهيدة الذي استعرض فيه ظروف تونس تحت الحكم الفرنسي والحماية والأضرار التي لحقت بها في كافة المجالات، كما تعرض للمعاناة التي يعانيها الشعب التونسي في ظل الأحكام العرفية الفرنسية، وقد أحدث هذا الكتاب بإحدى إعلامي واسع حتى أنه ترجم إلى اللغة الفرنسية.

كما عرفت الساحة السياسية في تونس عدة أحداث أبرزها:

- تنازل الباي محمد المنصف عن العرش، وذلك بعد إرغامه على التنازل نظرا لوقوفه مع التيار الوطني وتأييده لاستقلال تونس الكامل، وقد قامت عدة مظاهرات تأييدا له، واعتقل ونفي إلى فرنسا ولم يلبث أن توفي في ظروف غامضة، وعين محمد الحبيب في مكانه وقد كان مؤيداً للحركة الوطنية، ولكن بعد توليه شايع الفرنسيين، ونكل الفرنسيون بزعماء الحركة الوطنية وأعضاء الحزب الدستوري.
- نمو الحركة الوطنية النقابية في تونس بإيعاز من زعماء حزب الدستور لكسب تعاطف وتأييد الطبقات الفقيرة وذوي الميول اليسارية من الاشتراكيين والشيوعيين، ونتيجة لهذه المتغيرات في سياسة الحزب انضمت إليه دماء جديدة ونخبة من المثقفين أمثال الطاهر صفر ومحمد الماطري والحبيب بورقيبة وغيرهم، وقد لعبت هذه الوجوه دورًا هاماً في دفع الحركة الوطنية وتصديها للفرنسيين، وشهدت الفترة ما بين 1924– 1925م وقوع اضطرابات ومصادمات ضد السلطات الفرنسية، اهتم النقابيون بتحريض الجماهير إليها، فاعتقلوا وسجنوا، ومن المسائل التي ألهبت حماس الجماهير إلى جانب الغلاء سياسة التجنيس التي مست بهوية تونس، وجوهر هذه السياسة يرمي إلى إزالة الآثار العربية ومحو الشخصية العربية الاسلامية في تونس، إذ أن الفرنسيين قسموا سكان تونس والجزائر إلى قسمين، عرب مسلمين وأوروبيين، وخصوا القسم الثاني بالرعاية، وقد قامت عدة مظاهرات رافضة لمسألة التجنيس بالجنسية الفرنسية وأهمها قادها أتباع الاتجاه التقليدي في حزب الدستور الذين صرحوا أن قبول الجنسية الفرنسية يعني الكفر والخروج عن الاسلام وأن من يحملها لا يدفن في مقابر المسلمين.

ولقد لعب الحبيب بورقيبة دورا هاما في تحريك حزب الدستور، وقام بعدة جولات لتوسيع قاعدته بالأقاليم خاصة في وسط النقابات العمالية، وفي نهاية 1933م أصدرت السلطات الفرنسية قرار بحظر التنظيم والصحافة والتعبير وأثار ذلك الأحزاب كلها، وانعقد مؤتمر عام لحزب الدستور في

قصر هلال 1934م ورغم بروز انشقاق في الحزب إلى تيارين الأول تقليدي والثاني تجديدي إلا أنه خلص في النهاية إلى تنظيم الحزب وفق موجهات جديدة ووضع ميثاق له جديد والاعلان صراحة بالمطالبة باستقلال تونس، ثم عقد مؤتمر أخر سنة 1935م كان امتداد لمؤتمر قصر هلال وأيد القرارات السابقة.

كانت تونس مسرحا لأحداث الحرب العالمية الثانية، أطلق سراح الحبيب بورقيبة ورفاقه وكون الباي محمد المنصف حكومة ضمت وزراء من حزب الدستور، وهذا كله في ظل السيطرة الالمانية، ولكن في عام 1943م وعلى أثر عودة الفرنسيين لجأوا إلى التشدد في سياستهم رغم ما قرره ميثاق الأطلسي ومؤتمر الدار البيضاء الذي حضره روزفلت والذي أوصى بمنح دول المغرب استقلالها أو حق تقرير المصير، ولذلك رحل بورقيبة إلى مصر وبدأ بتنظيم مقاومة عسكرية ما بين 1945-1952م على شكل حرب عصابات مع العمل على كسب التأييد العربي والدولي بتأييد مع مصر والجامعة العربية، وافق الفرنسيون على منح تونس الحكم الذاتي وحق تقرير المصير واجريت انتخابات أصبح بموجبها الحبيب بورقيبة رئيسا للحكومة التونسية المستقلة.

3.1 حركة التحرر في مصر:

لقد قامت في مصر الثورة العربية سنة 1882م، وهي ثورة عسكرية رافضة للوجود البريطاني في عهد الخديوي توفيق، ورغم أن الخديوي حاول أن يستميل العدو بأن يبين إلى جانبه عندما عين أحمد عرابي وزير للحربية في وزارة البارودي إلا أن بريطانيا وهي تطمع في فرض هيمنتها على مصر لم ترضى بتولي عرابي وزير الحربية فعملت على اقصائه خاصة بعد استقالة البارودي، وبسبب الأزمة السياسية التي نشبت بعد استقالة البارودي ونتيجة التحرك الشعبي قامت بريطانيا بالتدخل العسكري في مصر بحجة المحافظة على الأمن والنظام أثر مذبحة الاسكندرية 1882م، بعد أن أخذ موافقة الدول العظمى بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، النمسا، روسيا، ايطاليا، وترتب على الاحتلال البريطاني عدة اجراءات بالنسبة لمصر وهي تعطيل الدستور وتأكيد سلطة الاحتلال البريطاني وسيطرته على تقاليد الأمور في مصر كما تم تصفية العورابيين في مصر واستبعادهم بالنفي خارج مصر إلى سيلان، كما تم تصفية الجيش وتقليصه إلى عشرة ألاف جندي فقط وسميت بريطانيا سياسة اقتصادية تحكمت بها في تسيير الاقتصاد المصري وتحقيق مصالحه من خلاله.

ومن الملاحظ أن الفترة ما بين الثورة العرابية سنة 1882م، وثورة سنة 1919م تعتبر فترة صراع دولي ومحلي على مصر فبالنسبة للقوى الخارجية التي كان لها دور في تاريخ مصر هي فرنسا، وقد اختفى دورها كمنافس لبريطانيا في مصر بعد سنة 1904م نتيجة للاتفاق الودي حيث دعم الاحتلال البريطاني في الوقت الذي كانت فيه الدولة العثمانية صاحبة النفوذ في مصر تستدعي، وظلت المسألة المصرية ذات صفة دولية لسببين:

السبب الأول أن احتلال بريطانيا لم يتخذ قبل اعلان الحماية على مصر سنة 1914م صفة شرعية أو دولية، فضلت مصر تابعة ن الناحية الدولية أو الشرعية إلى الدولة العثمانية كما لم يتغير نظام الحكم في مصر بعد الاحتلال، فظل الخديوي ومجلس النظام هما السلطة السياسية الرسمية الحاكمة في ظل الاحتلال، كما ظل ممثل انجلترا كبقية ممثلي الدول الأجنبية يحمل لقب قنصل مضافا إليه لقب المعتمد البريطاني، وكان هذا الوضع يتيح للدول العثمانية من حين لآخر وعلى قدر ما تستطيع معاكسة بريطانيا بصفتها الدولة صاحبة الحق الشرعي في السيادة على مصر.

2. السبب الثاني ان الامتيازات الأجنبية والديوان الخارجية أخفت صفة دولية على وضع مصر حيث كانت الدول الأجنبية ن حين الآخر تطالب بحقوقها ولم تكن بريطانيا المسيطرة الفعلية التامة حتى تستطيع الاجابة لمطالبها، وهناك عدة عوامل أدت إلى بروز طبقة ثورية في المجتمع من المثقفين المصريين بعد تصفية العرابيين وأهمها:

- أنها طبقة جديدة على المجتمع المصري ليست لها جذور تاريخية أو تراث قديم فقد نتجت هذه الطبقة بسبب الاحتكام العسكري والحضاري بين المجتمع الاقطاعي المتخلف وبين المجتمع الرأسمالي المتحضر، ذو النزعة الغربية ونتيجة لحركة النقل والترجمة للفكر العربي في صورها المختلفة فلم يكن لهذه الطبقة تراث فكري يعوقها إذ لم تكن جزء من نظام الطوائف أو النظام القبلي ونمت مستقلة وقد أهلها ذلك لاستقلال إلى تمثيل فكر الامة المصرية عن غيرها من الطبقات، وأدى ظهورها إلى خلق ما يسمى بالثنائية الفكرية ممثلة في مدرسة الأزهرين القديمة والمدرسة الجديدة ذات الفكر الغربي، وقد لقيت المدرسة الجديدة منذ الهجوم على رحلة رفاعة الطهطاوي إلى باريس حرب شعراء، إلا أن المدرسة الجديدة استطاعت انتزاع من المدرسة الفكرية القديمة التي كان لرجال الدين فيها دور كبير وساهمت في قضايا التغيير الاجتماعي والسياسي في أواخر القرن 19م وأوائل القرن العشرين.
- التنافس بين هذه الطبقة الجديدة من المصريين وبين بقايا الأتراك الشراكسة من أسرة محمد علي، فقد كانت وظائف الدولة حكراً للأتراك ولذلك نشأت منافسة شديدة بينهما وخاصة في وظائف الجيش المصري وقد زاد هذا التنافس شدة سياسة الخديوي اسماعيل الرامية بالاستعانة بالأجانب والعرب الشاميين المسيحيين من لبنان وسوريا حيث نشبت معركة بين الطرفين إذ كانت جريدة المؤيد تتولى من جانبها مهاجمة الجاليات الشامية في مصر بينما تتولى جريدة وادي النيل الرد عليها وحاول رياض باشا استصدار قرار ينص بأن يكون حق العمل ف وظائف الدولة المصرية للمصريين أولا، ولكن تدخل كرومر حال دون استصدار هذا القرار وكان من نتيجة هذه المنافسة ظهور أثرين أحدهما سلبي وآخر ايجابي السلبي فيتمثل نزوع الحركة الوطنية المصرية بعيداً عن المجال العربي، الايجابي هو وقوف هذه الطبقة الثورية المثقفة وكشفها لسياسات الاحتلال البريطاني.

وفي المراحل الأخيرة من الاحتلال ثم طوال فترة الحماية نزل الانجليز كقوة ثالثة لمنافسة المصريين في احتلال وظائف وأجهزة الدولة وذلك تمهيد لإعلان الحماية الاولى وتجمع فيها المصادر التاريخية وكان رئيس قلم المخابرات نعوم شقير سودي مسيحي أوكل اليه مهمة تصنيف هذه المعلومات وقد كان لهذا الاجراء أثر سلبي إذ أنه أشعر المصريين بالغبى فظهرت دعوات مصر للمصريين.

وأما سياسة الاحتلال الرامسة لمحاربة التعليم العالي قد أثارت ردود فعل عنيفة لدى المثقفين وكانت سياسة الاحتلال في التعليم مسألة شغلت معظم تفكير رواد الحركة الوطنية، وذلك لأن التعليم العالي زاد من نفوذ وتصاعد الخلاف الفكري بين الفكرة الاسلامية وفكرة القومية " الليبرالية" المصرية، وظل الوضع في مصر هكذا حتى قيام الحرب العالمية الأولى حيث أن بريطانيا وهي تدخل هذه الحرب كان لابد من تدعيم سلطتها ف مصر بشكل فعال فاتخذت أيضا بعض التدابير، وأهمها عزل الخديوي عباس الذي كان يبغض البريطانيين ويميل إلى مساندة التيار الوطني في مصر، وتعيين الأمير حسين كامل سلطانا لمصر وفي 1914/12/18م أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر متذرعة بحجة تأمين موقعها العسكري في منطقة الشرق الأوسط وخاصة تركيا، كما وضع للسلطان حسين برنامجا اداريا وسياسيا لاتباعه بينما احتفظت بريطانيا لنفسها بالسياسة الخارجية لمصر والدفاع عنها وتم تغيير اسم المعتمد البريطاني لمصر باسم المندوب السامي البريطاني لمصر، وقد كان إعلان الحماية البريطانية على مصر ضربة قاسية للحركة الوطنية التي بدأت تتحرك ضد الاحتلال، ولم يستطع المصريون أن يعبروا عن رأيهم في الحرب أو القيام بأي عمل ايجابي ضدها وذلك لإنعدام القنوات الإدارية والسياسية والاعلامية التي تساعدهم على ابداء رأيهم، حيث أن العناصر التركية البريطانية كانت تسيطر عليها، وحتى العمل الشعبي تم احتوائه إذ أن المظاهرات والاحتجاجات والنقابات قد خطرت في إطار حالة الطوارئ التي تستوجبها الحرب.

وقد كان من نتائج الحرب العالمية الأولى ودعوات ولسن في مؤتمر الصلح سنة 1918م، إلى حق تقرير المصير، أن تفجرت في مصر ثورة 1919م التي قادها سعد زغلول ورفاقه من المثقفين المصريين الذين تقدموا بمذكرة للسلطات البريطانية مطالبين تمثيلهم للمطالبة بحقوق الأمة بوفد ليعكس رأي المصريين، وبسبب عرقلة السلطات البريطانية لمساعي الوفد نشأت الثورة ثم تكونت التيارات السياسية والأحزاب للمطالبة برفع الحماية وحق تقرير المصير للشعب المصري وأهم هذه التيارات حزب الوفد برئاسة سعد زغلول، حزب الأحرار الدستوريين برئاسة عدلي، وحزب الأمة برئاسة أحمد لطفي السيد، ورغم أن المصريين بزعامة سعد زغلول وضغطه سعوا إلى الحصول على تصريح فيفري سنة 1922م والذي ينص على وضع دستور جديد سنة 1923م لمصر إلا أن المفاوضات المصرية البريطانية كانت سمة الفترة ما بين 1919-1936م وكانت مواضيع رفع الحماية، وإعلان الاستقلال، ووضع السودان، والامتيازات من المسائل التي كانت تفشل بسببها المفاوضات بسبب

تشدد الجانب المصري، وتعتبر المفاوضات البريطانية المصرية هي الاساس الذي على ضوئه يمكن فهم الحركة الوطنية المصرية فقد كانت الحكومات تكون وتقال أو تستقيل بسببها، كما أن الأحزاب كانت تغير موقفها بسببها.

وفي سنة 1936م وافقت الدولتان مصر وبريطانيا، على اجراءات تجديد اتفاقية 1899م بشأن السودان والدفاع عن مصر وقد أعادت هذه الاتفاقية وضع السودان إلى ما كان عليه سنة 1899م وأرسلت قوات مصرية إلى السودان وكذلك بعض الاداريين وذلك بغرض تدعيم الوجود المصري في السودان بعد أن تأكد للإدارة المصرية أن الانجليز قد تمكنوا من وضع سياسة تعليمية مسيحية في السودان وادارية تهنو ف المدى البعيد إلى فصل السودان عن مصر، وتبع هذه الاجراءات زيارة علي ماهر إلى السودان سنة 1940م، والتي وافق فيها وفد من الزراعيين والاقتصاديين للنظر فيما يمكن عمله في السودان بهدف تطويره، وبعد عودة علي ماهر إلى مصر صرح بمستوى الوعي الوطني والثقافي لدى السودانيين وفهمهم إلى طبيعة العلاقة مع مصر.

وعرفت الفترة ما بين 1940م و1948م تطوراً كبيراً في الوعي السياسي المصري حيث خشى المصريون من تكرار مسرحية الحرب العالمية الأولى لذلك كان الصراع على أشده بين الأحزاب المؤيدة للقصر والمعارضة له من جهة وبين القصر والادارة البريطانية من جهة أخرى، وقد نجم عن هذا الصراع اغتيال رئيس الوزراء أحمد ماهر، وكانت حرب 1948م اختبارا حقيقيا للقصر حيث أن وضع بريطانيا قد تهدد بشكل مباشر، فلم يكن له حيلة إلا أن تشارك مصر في هذه الحرب المقدسة بفلسطين وكان ما كان من أمر الاسلحة الفاسدة التي لعبت دوراً في بروز شخصية جمال عبد الناصر، وانتهى الصراع بين القصر والاحزاب إلى تفجير ثورة 1952م والتي وصفت حد النظام الملكي وإعلان الجمهورية في مصر جويلية 1952م على ضوء المبادئ الاشتراكية.

4.1 حركة التحرر في السودان:

منذ 1805م خضعت السودان إلى مملكة الفونج الإسلامية إلى غاية 1820م وعاصمتها مدينة سنار على النيل، وفي الوقت الذي قامت فيه مملكة "تقلي" بمنطقة جبال النوبة منذ القرن السادس عشر ميلادي وحتى القرن التاسع عشر ميلادي، وسلطنة "دارفور" في غرب السودان 1638-1875م.

- **حملة محمد علي باشا على السودان 1821م:**

بعد سيطرة محمد علي باشا على الحكم في مصر سنة 1805م إلتجأ العديد من خصومه المماليك إلى جنوب مصر والسودان، فقرر ملاحقتهم والقضاء عليهم ومن العوامل أدت إلى هذه الحملة نذكر:

- ملاحقة المماليك الفارين أمام قوات والي مصر على أثره مذبحة القلعة في القاهرة والذين تصاعد نشاطهم في السودان بدعم من الأوروبيين الذين كانوا يشجعون في اقامة دولة داخل السودان تكون معادية للوالي محمد علي باشا، ومحققة لمطامعهم الاستعمارية.
- خشية محمد علي باشا من تعاون المماليك والحبشة في تأسيس دولة مملوكية سيطرة على حوض نهر النيل الأوسط، وساحل البحر الأحمر.
- اتصال المماليك بالرحالة ورجال السياسة البريطانية مثل هنري سولت.
- نشوب الحرب القبلية الداخلية في السودان دفع ببعض الزعماء إلى طلب النجدة من الحكومة المصرية لتنقذهم مما حلّ بهم من تطاحن قبلي مدمر.
- البحث عن المعادن الثمينة من ذهب وغيره في السودان، وكان المماليك قد حاولوا بالفعل التنقيب عن الذهب الذي اشتهر به السودان منذ القدم، ولكنهم لم يستغلوا المورد.
- رغبة محمد علي باشا في الحصول على العبيد من المناطق التي يقطنها الوثنيون على ضفاف النيل الأبيض، وفي جبال النوبا التي كانت تصدر إلى مصر سنويا نحو 10 آلاف عبد.

تؤكد بعض الروايات التاريخية حرص حملة محمد علي باشا على السودان في الحصول على العبيد، وهذا ما ورد في رسالته إلى أحد قادته في السودان بقوله "إنك لتدرك أن القصد من كل جهودنا، ومن هذه النفقات هو الحصول على العبيد رجائي أن تظهر الحمية في تنفيذ رغباتنا في هذا الأمر الرئيسي"، في حين تنفي فرضية البحث عن الذهب والمعادن الثمينة.

وأسند محمد علي باشا قيادة الحملة على السودان إلى اسماعيل أصغر أبنائه صحبة وفد من علماء الدين، ثم لحقت بالحملة فرقة عسكرية اخرى قابلها أهالي السودان بالترحيب الكبير تحت قيادة خسرو بك.

وتمكنت حملة اسماعيل بك من السيطرة على أجزاء "السلطنة السنارية" والتغلب على المماليك وخضوع السلطان" بادي" آخر ملوك سنار إلى الحكم محمد علي باشا بمصر سنة 1821م مع جميع المناطق التي تخضع له والتي كانت مرتبطة مع سنار في حلف، ورغم أن اسماعيل بك حقق مكاسب هامة لوالده في شمال ووسط السودان وتمكن من ضم معظم المناطق هناك سنة 1821م، إلا أنه لقى مصرعه على أيدي ملك شندي الذي كان قد استسلم وأعلن الطاعة من قبل على أثر حدوث سوء تفاهم بين ملك شندي واسماعيل بك عمل الاوروبيون على استغلاله في بث روح الشقاق بين القطرين.

وتغلب محمد علي باشا على سائر المصاعب التي تمنع فرض التنظيمات الإدارية والضرائبية والعسكرية والصناعية والتعليمية في السودان، حيث قام بتأسيس جيش حديث خلال سنة 1821م على غرار ما كان معمولا به في مصر، وأدخل أبناء السودان في الوظائف الحكومية، ولكن تدخل

الأجانب في الحياة التجارية والادارية والسياسية في السودان، بحجة منع التجارة الدقيق أدى إلى إيجاد حالة من النفوذ للإدارة المصرية في السودان، والتي كان المرسوم السلطاني الصادر في شهر فيفري 1841م، قد اعترف بولاية محمد علي باشا على مقاطعات النوبا، دارفور، كردخان، نسار وجميع توابعها خارج حدود مصر من دون انتقال هذا الحق بالإرث.

ثم تمكنت الحكومة المصرية من فرض سيطرتها المباشرة على دار فور بواسطة حملة عسكرية تولى قيادتها الزبير باشا الذي تمدد فيما بعد على نائب السلطان في السودان ونجح في هزيمة ممثلة في بحر الغزال.

وقد تمكن اسماعيل في سنة 1876م في استجلاب الزبير باشا إلى القاهرة لأجل تسوية الخلافات، ثم القبض عليه ومنعه من العودة إلى السودان الأمر الذي بابنه سليمان إلى قيادة حركة مقاومة في دارفور، ولكن قوات الخديوي اسماعيل تحت قيادة أد المرتزقة الايطاليين ويدعى "رومولو غيسي" الذي سبق له القتال تحت قيادة "غاريبالدي" أحد قادة الوحدة الايطالية الت عمل على تحقيقها في سنة 1861م قد تمكن من الانتصار على سليمان بن الزبير باشا، كما استخدم الخديوي اسماعيل مرتزقة آخرين مثل الانجليزي صمويل بيكر وزميله البريطاني الجنرال "شارل غوردن" من أجل تنفيذ سياسته الهادفة إلى الوقف في وجه تجارة العبيد في جنوب وادي النيل من جهة وضمان التحكم سياسيا في المنطقة من جهة أخرى، وهكذا تمكن المصريون من إحكام السيطرة على المنطقة حتى البحيرات الكبرى جنوب حوض النيل بوسط افريقيا، وتمكنوا كذلك من ضم شاطئ الصومال إلى مصر سنة 1877م وأريتريا عام 1866م.

إن تردي الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السودان خلال النصف الثاني من القرن 19م قد أدى إلى ظهور حركة هادفة إلى الانقلاب عن هذه الحالة المتردية نذكر منها حركة محمد أحمد عبد الله الملقب بالمهدي والذي دعّا أبناء السودان إلى طرد الأتراك العثمانيين من السودان.

- **الثورة المهدية في السودان 1881:**

تميزت دعوة الشيخ محمد أحمد عبد الله الملقب بالمهدي بإصلاح الدين والعودة بالتشريع إلى عهوده المشرقة، وألحت على أن الطريق إلى الله جلي في كتابه الكريم، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وحرمت التطلع للأولياء وزيارة القبور، والامتناع عن التدخين، كما دعا الشيخ ضرورة تبسيط حملات الزواج، وحرّم على أتباعه ذكر الفاحش من القول، وشرب الخمر والادمان على الحشيش، وحرّم الرقص والسماع إلى الموسيقى، وأن من كفر بالمهدية يهدر دمه حسب وصية المهدي.

وكان للجانب السياسي حيزّ كبير في الحركة المهدية من خلال الربط بين الدين والسياسة، كما كان عليه الحال في العصور الاسلامية الاولى حينما كان على رأس الدولة أمير المؤمنين وإمامهم.

دعت الحركة إلى الإطاحة بالحكم المصري بحجة اعتماد على عناصر أجنبية مسيحية بريطانية في التوسع العسكري والحكم داخل السودان، وكان المهدي يهدف إلى إقامة الإمامة الإسلامية السياسية تحت زعامته بعد أن أظهر الاوروبيون تقدمهم على المسلمين، وأن ردّ ظلمهم لا يتم إلا بالقضاء عليهم، وكان يقصد بذلك طرد البريطانيين من السودان.

اندلعت الثورة المهدية ضد الحكومة المصرية والنفوذ البريطاني في السودان بتشكيل فرق الانصار للمقاومة التي دخلت في أول معركة لها مع القوات المصرية في موقعه "آبا" 12 أوت 1881م، وكان قوام جيش الأنصار من 4000 مقاتل ضد 200 جندي حكومي انتهت بإبادة معظم أفراد القوات المصرية مما ساعد على زيادة عدد المؤيدين للمهدي من أجل تخليص السودان من الحكومة المصرية لتحل بدلا منها حكومة مهدية مؤيدة من الله حسب قولهم، وأصبح اسم محمد أحمد عبد الله بعد معركة جزيرة آبا محمد المهدي بدلا من الشيخ محمد أحمد بكر.

ولما كانت الحكومة المصرية منشغلة بحركة أحمد عرابي، فإن محمد المهدي انتهز العرضة عقب معركة آبا وقام بتحصين مركزه في السودان بالانتقال إلى جبال النوبة في جنوب كردفان، ليكون بعيداً عن هجمات الحكومة، وليزيد من نفوذه بين السكان الذين اعتبروا هجرته تشبه هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة، وأعطى من طرفه لقب الانصار إلى اعوانه الذين رحبوا بقدومه اليهم، وسمي من كان برفقته من الأشخاص بالمهاجرين الذين تصدوا مع الانصار لقوات الحكومة المصرية، ثم توالت الانتصارات الثورة المهدية في معركة أخرى يوم 9 ديسمبر 1881م حيث أنزلوا بالقوات المصرية أفدح الخسائر البشرية 120 جنديا و06 ضباط كان يتولى قيادتهم راشد بك قائد منطقة ناشودة الذي خالف جنوده الأوامر المتعلقة بإطلاق النار على أنصار محمد المهدي.

أقدمت الحكومة المصرية على عزل "محمد رؤوف باشا حكمدار السودان نتيجة الهزائم المتلاحقة، وعينت بدلا منه "عبد القادر باشا حلمي" في 11 ماي 1882م علما أن النمساوي "جيلجر" سير مرحلة الفراغ في السودان بين الحاكمين، وجه عبد القادر باشا حلمي حملة عسكرية مصرية تحت قيادة يوسف باشا، وغنم محمد المهدي أسلحة وذخيرة الجيش المصري مما زاد من قوته، وانتشرت سيطرته في كردفان وغيرها، فتضعفت مكانة الحكومة، ومال السكان إلى تأييد الدعوة المهدية بعد أن أظهرت الإدارة وقوات الجيش عدم الكفاءة، وقلة الاخلاص أمام قوة شخصية المهدي الجذابة والمعروفة بالصلاح والحزم.

وأمام الهزائم المتتالية لقوات الحكومة المصرية والتي كان آخرها معركة "شيكات" 05 نوفمبر 1883م بقيادة الجنرال البريطاني "هيكس"، وأصبحت حامية الخرطوم العسكرية متقطعة المواصلات مع حامية بحر الغزال التي كان يتولى قيادتها "سلاتين بك" النمساوي، قررت الحكومة تعيين الجنرال

"غوردن باشا" البريطاني على رأس حملة عسكرية جديدة إلى الخرطوم لإجلاء المصريين من السودان، ولكن قوات محمد المهدي تمكنت من مهاجمة "غوردن" الذي لقى حتفه، وتفرقت قواته في 26 جانفي 1885 مما ساعد محمد المهدي على الدخول إلى الخرطوم منتصرا، وجعل منها عاصمة لحكومته حتى وفاته في شهر جوان 1885م، وتولى عبد الله التعايشي زعامة الحركة المهدية الذي عمل على مهاجمة مصر دون الاكتفاء بالمسودات، ولم يتم التغلب على الدولة المهدية حتى سنة 1896م، عندما وصلت قوات مشتركة مصرية بريطانية إلى السودان، وظلت تقاتل تحت قيادة "كتشينر" وتوجت المعارك بمصنع عبد الله التعايشي زعيم الحركة المهدية، ودخول القوات البريطانية المصرية إلى الخرطوم، وفرض الحكم الثنائي الانجليزي المصري سنة 1899م.

- **الحكم الثنائي البريطاني المصري في السودان 1899-1953م:**

بموجب اتفاقية 1899 تحول السودان إلى الحكم الثنائي المصري البريطاني الأمر الذي أدّى إلى نشوب خلاف قانوني حول من يحكم السودان بريطانيا أم مصر، حيث كانت الأولى هي المسيطرة سياسيا واداريا وعسكريا على السودان، واقتصر الوجود المصري على فرقة عسكرية طردت سنة 1924م بعد مقتل القائد العام للقوات وحاكم السودان "لي ستاك" ولم ترجع إلا بعد توقيع معاهدة 1936م بين مصر وبريطانيا.

كانت السلطات التنفيذية والتشريعية في يّد الحاكم البريطاني الذي كان يتولى منصب القائد العام للقوات البريطانية والمصرية والكتائب السودانية المحدودة والتي كانت تحت إمرة ضباط مصريين، ورفضت السلطات البريطانية دخول أبناء الشعب السوداني للكليات العسكرية، والمناصب الادارية إلا بعد سنة 1902م، عندما أنشئت كلية "غوردن باشا" والكلية العسكرية في الخرطوم سنة 1905م، والسماح للطلبة السودانيين بالذهاب إلى الخارج من أجل الدراسة في جامع الأزهر الشريف.

في ظل هذا الحكم الثنائي نهبت مقدرات الشعب السوداني على غرار الصمغ، الجلود، العاج، السمسم، ثم تواصل الاستغلال من خلال نهب الأراضي الزراعية والتي من مظاهرها قيام الشركة الزراعية السودانية، والتي أدت في النهاية إلى فقدان الكثير من الملاك لأحسن الأراضي بناء على عقود التأجير الاجبارية التي كان يسري مفعولها لمدة لا تقل عن 40 سنة وبمبلغ زهيد لا يزيد عن عشرة قروش للفدان الواحد.

ولم تكتفي السلطات الاستعمارية باحتكار الأراضي بل تعدت إلى الاستحواذ على مصادر المياه، وثم ربط الاقتصاد السوداني بالاقتصاد البريطاني حيث كانت بريطانيا تقوم باستيراد المواد الخام من السودان، وتصدير البضائع البريطانية إليه بأسعار رخيصة مما سبب في القضاء على العديد من الصناعات الحرفية بعجزها عن منافسة المنتوجات المستوردة من بريطانيا.

نتيجة هذه السياسة تولد شعور بكراهية الانجليز والرغبة في الانتقام منهم خاصة من أنصار الثورة المهدية بعدما الحق بهم الانجليز الهزيمة الكبرى في معركة "توشكي" سنة 1889م، وما تبعتها من أعمال انتقامية حالت دون استمرار انتشار الدعوة المهدية، وتهديم ضريح محمد المهدي بالقنابل البريطانية، وكانت انتفاضة سنة 1908م، تحت قيادة عبد القادر ودحبوب في الجزيرة، وما أعقب ذلك دليل على استمرار حركة المقاومة في السودان، التي تلقى المساندة من سائر فئات المجتمع السوداني الذي كانت تنتشر فيه الطريقة المهدية، وحتى كتائب القوات المسلحة السودانية في الجيش المصري كانت تشعر بالامتعاض من الوجود البريطاني كما حدث سنة 1900م، حينما أظهر الجنود والضباط المصريون روح التمرد دون أن يمضي عن الحكم الثنائي سنة واحدة، خاصة بعد قيام الحاكم البريطاني "كتشنر" بارتكاب أعمال إجرامية في حق المصريين من جنود ومدنيين مع وضع إدارة السودان في يد الانجليز وفرض الاحتلال تحت قوة السلاح، وهو ما دفع بالحاكم العام "كتشنر" إلى عرض اقتراحه على حكومته بتشكيل الكتائب المصرية الموجودة في السودان، وقد تم تطبيق هذا الاقتراح في سنة 1925م عندما انسحبت الوحدات المصرية من السودان.

- **انتفاضة عام 1924م:**

تأسس نادي الخريجين في أم درمان سنة 1918م، وكان يهدف للمطالبة بزيادة فرص التعليم ونشر الثقافة في البداية، ثم تطور نشاط النادي إلى العمل السياسي من خلال تأسيس خلايا سرية مكونة من خمسة أشخاص ترفض السيطرة الاستعمارية على مصر والسودان، وهو ما أعلنه علي عبد اللطيف سنة 1919م، كما طالب علي عبد اللطيف الذي كان ضابطا ببناء المزيد من المدارس، وإلغاء احتكار السكر في السودان.

ثم توترت الأجواء عقب إلقاء القبض على علي عبد اللطيف والحكم عليه بالسجن لمدة سنة، وزادت المعارضة للوجود البريطاني وأصبح علي عبد اللطيف بطلا شعبيا حيث تمكن من تأسيس منظمة سياسية تحت اسم "عصبة العلم الابيض" سنة 1923م، وضاعف أعضاء هذه المنظمة من جهودهم في الدعوة للتقارب مع مصر حيث توجه محمد المهدي بن عد الله التعايشي على رأس وفد سوداني إلى مصر للإجتماع مع حزب الوفد المصري، لكن أعضاء الوفد السوداني اعتقلوا في وادي حلفاء وأعيدوا إلى الخرطوم، واعتقل علي عبد اللطيف من جديد وحكم عليه بثلاث سنوات سجن، مما أدى إلى انفجار مظاهرات كبيرة معادية للإنجليز، وأمر الحاكم العام البريطاني بالتصدي للمتظاهرين الذين زادت أعدادهم عن 20 ألف شخص في شوارع الخرطوم، وبادرت القوات البريطانية بإطلاق النار على المتظاهرين، واعتقال زعمائهم، وقد أدت سياسة العنف إلى تجدد المظاهرات في سائر أنحاء السودان مثل عطبرة، وشندي، وملكال، وواو، وبورسودان خلال شهر أوت وسبتمبر سنة

1924م، كما أدت سياسة العنف إلى اعتقال العديد من الموظفين، ومقتل الحاكم العام "لي ستاك" في 19 نوفمبر 1924م، عندما كان يزور القاهرة.

وعقب مقتل حاكم السودان لي ستاك زادت القوات الانجليزية من اعمالها الانتقامية ضد الشعب السوداني، والذي تزامن مع المطالبة بإعفاء الحكم الثنائي للسودان، وفصل مصر عن السودان، وانسحاب القوات المصرية المتواجدة في السودان، مما زاد في حدة المظاهرات المساندة لاستمرار بقاء افراد القوات المصرية في السودان، وكانت الكتائب السودانية قد شاركت بكل فعالية لمنع اجبار المصريين على مغادرة السودان، ومن النماذج الدالة على استمرار حركة الرفض للوجود البريطاني ما حدث في السجن المركزي بالخرطوم حينما سيطر ستون معتقلا من طلبة الكلية الحربية والشرطة على مبنى السجن، وفشلت القوات الانجليزية في السيطرة على الموقف إلا بعد أن تكبدت العديد من الخسائر في الأرواح والمعدات، ويمكن حصر نتائج انتفاضة سنة 1924 فيما يلي:

- فداحة الخسائر البشرية والمادية الانجليزية مثل مقتل لي ستاك 19 نوفمبر 1924 بإطلاق الرصاص عليه داخل مدينة القاهرة، وكان يقوم بوظيفة قائد الجيش المصري إلى جانب وظيفة الحاكم العام للسودان فهو صديق شخصي اللورد اللنبي القنصل البريطاني في مصر.
- إجبار عناصر القوات المسلحة المصرية على الإنسحاب من السودان بالرغم من رفض الحكومة المصرية.
- حدوث الاشتباكات الدموية في شوارع المدن والقرى السودانية كما حدث في يوم 27 نوفمبر 1924 حينما اشتبك الجنود السودانيين مع القوات البريطانية التي أرادت منعهم من عبور أحد الجسور عندما كانت الكتائب السودانية تظهر تضامنها مع القوات المصرية ضد الأمر الصادر إليها بالإنسحاب فورا من السودان، ومن هذه الاشتباكات الواو، تالودي الخرطوم العسكري حتى دمر معظم المستشفى.
- قيام السلطات البريطانية بإلقاء القبض على قادة المظاهرات وغيرهم من المتظاهرين الذين قدموا إلى المحاكمة الصورية فأصدرت حكم الإعدام على أربعة أشخاص رميا بالرصاص، حيث نفذ في ثلاثة منهم، وحكم على العديد من المواطنين السودانيين بالسجن لمدة طويلة.
- فصل مصر عن السودان، والاستعانة بالإرساليات المسيحية ضد أبناء السودان.
- بروز الشعور القومي بين سكان شمال وادي النيل وجنوبه على إثر ما قام به الاستعمار الانجليزي من تعسف ضد حركة المقاومة خاصة عقب إزاحة المدرسين والموظفين والتجار المصريين من السودان، وتعيين مدرسين وموظفين بريطانيين بدلا منهم.
- إبعاد الموظفين السودانيين والمدرسين الذين شاركوا في المظاهرة، وقاموا بمقاومة قوات الاحتلال، كما منعت بريطانيا السودانيين من طلب العلم في الخارج، وتم إغلاق الكلية العسكرية السودانية.

- تشكيل قوة دفاع السودان من الوحدات العسكرية التي لم تشارك في انتفاضة سنة 1924م واسندت قيادة هذه القوة الجديدة إلى ضباط انجليز.
- جعل الاقليم الجنوبي من السودان منطقة مغلقة بعد سنة 1924م شملت أعالي النيل، والمنطقة الاستوائية ودارفور، وغرب وجنوب كردفان، بهدف تعميق الفوارق العرقية والدينية واللغوية بين جنوب السودان وشماله حيث عملت السلطات البريطانية على ازالة اللغة العربية والاسماء والاشارات العربية في جنوب السودان.

وعرفت المناطق السودانية عقب سنة 1924م حالة من الكساد الاقتصادي الكبير الامر الذي أدى إلى زيادة تردي الحالة الاجتماعية كما حدث في 24 اكتوبر 1931م عندما قام طلبة كلية "غوردون" بإضراب عن الدراسة بسبب خفض رواتب الخريجين (من 8 إلى 5.5 جنيه مصري)، في حين بقيت رواتب المدرسين والموظفين الانجليز دون أن تمس بضرر وكانت نسبة التخفيض بمقدار 31%.

كما قامت السلطات الانجليزية بتخفيض أعداد المتخرجين من كلية "غوردون" ابتداءا من سنة 1932م بحجة أن مكاتب الحكومة لم تكن بحاجة إلى موظفين، وصارت الدراسة مقتصرة على دروس محددة في التجارة والمراسلات التجارية مع وقف إرسال المدرسين المختارين إلى بيروت التي كانت المصدر لإعداد المعلمين.

وبعد توقيع معاهدة 1936م بين مصر وبريطانيا تم إعادة الحكم الثنائي على السودان من جديد فوصلت قوة عسكرية مصرية إلى الخرطوم، وصحب ذلك حصول السودانيين على الكثير من المنافع تمثلت في مظاهر الترحيب والمشاركة في المناسبات الوطنية، واسست مصر مراكز علمية مثل معهد فاروق، وكلية النحاس، وميتم طوسون أسوة بما كانت قد أسسته بريطانيا مثل كلية "غوردون" و"كلية كتشنر الطبية" و"مختبرات ستاك" حيث تحولت إحدى المدارس الثانوية إلى كلية "غوردون" بناءا على توصية لجنة "داي دار" للتعليم في السودان، وتقرير علي بك جارم بضرورة تعليم اللغة العربية، وتدريب معلمي العربية في السودان في مجموعة من الكليات مثل الحقوق والآداب.

- **مؤتمر الخريجين 1938م:**

في فيفري 1938م تم تأسيس مؤتمر الخريجين العام الذي يمثل جميع خريجي المدارس السودانية، وكانوا في معظمهم من الموظفين السودانيين، وبدأ يمارس دوره السياسي والمهني كأحد اتحادات الموظفين في السودان، ومن الشروط الواجب توفرها في طالب الالتحاق بالمؤتمر أن يكون طالبا في المدارس السودانية سابقا، وفوق مستوى التعليم الابتدائي وللمؤتمر أن يقبل في عضويته السودانيين الدارسين في الخارج.

واعترفت السلطات الانجليزية بأن مؤتمر الخريجين يعتبر منظمة شبه رسمية دون أن تسعى للاعتراف به كهيئة سياسية، وهو ما أدى إلى بروز الخلاف بين المؤتمر والحكومة حول دوره الصحيح في السودان خاصة ما تقدم به من مطالب تتعلق بحق تنظيم الإجازات السنوية لموظفي الحكومة التي اعتبرت ذلك تدخلا غير جائز من أعضاء المؤتمر، ونظرا لإندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939م فإن مؤتمر الخريجين رفض الدعوة إلى التجنيد في صفوف الجيش البريطاني، ولكن المؤتمر قبل المساهمة في إدارة محطة الإذاعة التي أسست في أم درمان سنة 1931م على أن يذيع أعضاء المؤتمر نشرات معينة من الأخبار باسم المؤتمر، وحتى يبرز مؤتمر الخريجين دوره السياسي أثناء الحرب العالمية الثانية فإنه تقدم إلى الحكومة الانجليزية بالمطالب الآتية:

- منح السودان حق تقرير المصير بعد الحرب العالمية الثانية سواء من مصر أو بريطانيا.
- تشكيل هيئة من السودانيين تشرف على إصدار القوانين وغيرها.
- تشكيل مجلس يتولى شؤون التعليم في السودان.
- فصل السلطة التنفيذية عن السلطة القضائية في السودان.
- رفع القوانين المفروضة على المناطق المعلقة.
- إصدار القانون الخاص بالجنسية السودانية.
- وقف الهجرة الغير منظمة إلى السودان.
- إلغاء العقد المتعلق بشركة الزراعة في السودان عند إنتهاء مدته.
- تطبيق مبدأ الخدمة الاجتماعية للسودانيين.
- السماح للسودانيين باستغلال موارد بلادهم الاقتصادية.
- إجبار الشركات العاملة في السودان بتعيين أبناء السودان بداخلها.
- توحيد المناهج الدراسية في سائر المناطق السودانية.

في المقابل رفضت الحكومة البريطانية المطالب رغم عدالتها بحجة أن مؤتمر الخريجين لا يمثل كل الشعب السوداني.

- **المجلس الاستشاري 1942م:**

دعت السلطات الانجليزية إلى تأسيس المجلس الاستشاري سنة 1943م، واسندت رئاسته إلى الحاكم العام للسودان، وضم المجلس ثمانية وعشرين عضوا دون مشاركة جنوب السودان مما يهدد الوحدة الوطنية بمزيد من الانقسامات والخلافات في الراي مثل ما أقدم عليه عبد الرحمان المهدي والانصار بتأسيس حرب سنة 1945م، في حين كون البقية "حزب الأشقاء" المعارض للوجود البريطاني، والراغب في التعاون مع مصر.

وانقسم الوطنيون في السودان إلى قسمين معارض ومؤيد للوجود الانجليزي فأنصار الختمية بزعامة علي المرغني كانوا يرفضون التعاون مع بريطانيا، ويفضلون التحالف مع مصر، بينما كان الانصار يرغبون في التعاون المحدود مع الإدارة المصرية، واتفقت الحركة الوطنية على إرسال وفد إلى القاهرة 22 مارس 1946م بهدف بحث موضوع الوحدة، ولكن مصر اتفقت مع وزير خارجية بريطانيا في شهر اكتوبر سنة 1946م على إتباع سياسة ربط السودان بالتاج المصري، وإعداد أهالي السودان للحكم الذاتي، وإعطائهم حق تقرير المصير، وهو ما دفع بحزب الأمة وسائر الأحزاب إلى معارضة الإتفاق المصري البريطاني، ورفض دعوة بريطانيا المتعلقة بتمسكها في فرض سيادتها على السودان بناءا على اتفاقية سنة 1899م.

واندلعت المظاهرات في الخرطوم يوم 15 ديسمبر 1948م أثناء افتتاح الجمعية التشريعية ووقع صدام بين المتظاهرين ورجال الشرطة جرح خلاله مئات المواطنين، واستشهد 10 عشرة اشخاص، وقد قاد هذه المظاهرات الطلاب والعمال الذين نادوا بالثورة والتضحية من أجل الاستقلال.

وفي سنة 1950م تم تعديل قانون الجمعية التشريعية من طرف بريطانيا لامتصاص غضب المعارضة السودانية، وشرع حزب الأمة في الدعوة لنيل الحكم الذاتي، ولكن بريطانيا حالت دون ذلك لانقسام الحركة الوطنية على نفسها، ولكنها تنبهت من جديد إلى ما يحيط بها من خطر، وبادرت إلى المشاركة في لجنة تعديل الدستور المشكلة في مارس سنة 1951م.

وفي هذه الآونة اعلنت مصر إلغاء إتفاقية سنة 1899م، ومعاهدة سنة 1936م، وهو ما قوبل بالترحيب من الأحزاب في السودان، وفي شهر ماي 1952م، شرع حزب الأمة في إجراء مفاوضات مع مصر هو لوضع دستور للسودان ينص على وحدة مصر والسودان، وقد نالت مسألة السيادة على السودان معارضة حزب الأمة الذي عاد أعضاؤه إلى الخرطوم بعد أن أجروا مفاوضات في القاهرة.

- **استقلال السودان**

بعد قيام ثورة 23 جويلية 1952م أعلنت مصر إستعدادها للنظر في مسألة السودان، واستأنفت قيادة الثورة في القاهرة إجراء المفاوضات مع حزب الأمة، ثم مع ممثلي الأحزاب الاتحادية في 10 فيفري 1953م، حيث تم الإتفاق على حق تقرير المصير للسودانيين، وفي 12 فيفري 1953م أعلنت بريطانيا ومصر على ما يلي:

- تصفية الإدارة الثنائية في السودان.
- تشكيل لجنة مكونة من ممثلين من باكستان ومصر وبريطانيا والسودان لأجل مساعدة الحاكم العام في ممارسة واجباته.

- تشكيل لجنة أخرى تسند إليها مهمة الإنتخابات مكونة من ثلاثة سودانيين ومصري واحد، وبريطاني واحد، وعضو من الولايات المتحدة الامريكية، وعضو هندي.
- إعداد لجنة لتسليم الإدارة إلى السودانيين، ثم تشكلت أول وزارة في السودان من أعضاء الحزب الوطني الإتحادي الذي فاز بالأغلبية، وحصل على 51 مقعد في البرلمان من أصل 97 مقعد، وهو ما أدى إلى قيام المظاهرات في أول مارس 1954م أثناء افتتاح البرلمان بتحريض من حزب الأمة المدفوع بمرارة الهزيمة في الإنتخابات.

وفي 31 ديسمبر 1955م وافق البرلمان بمجلسيه على إصدار دستور للسودان المستقل وأصبح السودان جمهورية مستقلة ذات سيادة منذ مطلع 1956م.

2- حركات التحرر الافريقية:

2-1- حركة التحرر في تشاد:

بدأت الاكتشافات الجغرافية الأوروبية في تشاد خلال القرن الخامس عشر ميلادي وكانت البرتغال اول الدول التي توجهت نحو افريقيا ،وكان الدافع الاول لها هو حصار المسلمين لإمكان القضاء عليهم، واخراجهم من المغرب بعد أن أخرجوهم من الأندلس، والوصول إلى المشرق لمساعدة الأحباش في حروبهم مع المسلمين حيث كانت في تلك الفترة على أشدها، وكانت التجارة تشجعهم، لذلك لم تدخل البرتغال إلى قلب القارة الإفريقية وخاصة أن سكان المناطق الشمالية من المسلمين، وإنما اقتصرت على تأسيس مراكز لها على الساحل، كما أن المناخ السيء والغابات الكثيفة حالت كلها دون الولوج إلى الداخل، وخاصة بالنسبة إلى أولئك الأوروبيين الذين ألفوا المناخ البارد أو المعتدل، وهذا ما منعهم أن يدخلوا بعد إذ جاءتهم الموارد متكدسة إلى الساحل، وعندما حاول "فاسكو دي غاما" عام 1482م التوغل في داخل القارة شعر بالمرض فأسرع بالعودة، وعلى هذا بقي قلب إفريقيا بعيدا عن السيطرة الإستعمارية، وبعد تشاد عن الساحل أخر وصول المستعمر إليها، فعاشت في مأمن بعيدة عن بلاء الإستعمار فترة من الزمن.

وبعد تأسيس المراكز التجارية لم يطمئن الأوروبيون لسكان الساحل الذين يخالفونهم في العقيدة، فعرفوا أنهم محررون أمامهم في النهاية، طال الأمد أم قصر، ولذلك فكروا في إقامة جمعيات تبشيرية لكسب جماعات من الأفارقة إلى دينهم، يمكنهم الإطمئنان إليهم، وعلى هذا قامت جمعيات تبشيرية واستعمارية في كل من فرنسا وبريطانيا، كان غايتها الوصول إلى قلب إفريقيا، حيث بدأت دول هذه الجمعيات تتطلب موادا أولية لمعاملها وأسواقا جديدة لبضائعها، وفي عام 1823م وصل "كلابوتون" إلى بحيرة تشاد قادما من الشمال من طرابلس الغرب، ثم وصل "بارت" الألماني من الجنوب عام 1850م، ثم جاءت بعثات فرنسية قادمة من الغرب لتقف أمام الدول الأخرى، ولتسد عليهم الطريق، وبدأت المنافسة بين هذه الدول الاستعمارية الثلاث، وفي عام 1880م أرسلت فرنسا "دي برازا" الذي

أسس مدينة برازافيل ليتقدم من الغابون، فتوغل داخل المنطقة، وطلب من الحاكم الفرنسي في السينغال أن يساعده، فأرسل إليه حملة لكنها انهزمت أمام قوة تشاد التي كان يتزعمها الأمير رابح، وكان وصوله حديثا إلى تلك المنطقة، ثم أرسلت حملة أخرى بقيادة "بول كوامبيل" عام 1890م وهو يعرف المنطقة حيث زارها عام 1888م، فنزل في الغابون وعقد معاهدات مع سلاطين الغابون والكونغو، والأوبانغي ظاهرها التجارة وحقيقتها الإستعمار، وبعد أن إستولت الحملة على هذه المناطق إصطدمت بقوات تشاد، فاندحرت وقتل قائدها كوامبيل، ولما رأى الفرنسيون والإنجليز والألمان ما أصابهم أنهوا خلافهم، ووجدوا أن النصر كان من خلف إختصاص كل منطقة يدافع عنها بكل قوته، فاتفقوا فيما بينهم واقتسموا المنطقة عام 1893م، وكانت بحيرة تشاد نقطة التقاء الحدود التي صنعها المستعمرون والتي فصلت بين نيجيريا والكاميرون وتشاد والنيجر، وبين مناطق نفوذ هذه الدول الاستعمارية الثلاث.

وجاءت حملة من باريس بقيادة "أميل جوني"، وبقت المعارك مدة سبع سنوات متواصلة أظهر خلالها سكان تشاد من الشجاعة النادرة في جهادهم ضد الفرنسيين، ودفاعهم عن دينهم ضد أعدائهم ما يحولهم أن يكونوا قادة الأبطال، ولما فشل الفرنسيون في حربهم هذه، قدمت حملات ثلاث بقيادة "لامي"، وكانت المعارك سجالا بين الطرفين، وفي إحدى المعارك على أبواب مدينة قصيدي قتل القائد الفرنسي، وجرح الأمير رابح جروحاً بليغة، مات بعد فترة متأثرا بجراحه وذلك عام 1900م، واستطاعت القوات الفرنسية أن تحتل عاصمته ديكوا، وقام من بعد الأمير رابح أبنه فضل الله بحمل راية الجهاد، واستطاع دخول ديكوا، ولكن النصر عاد في النهاية إلى جانب الفرنسيين فاحتلوا العاصمة وقتلوا الأمير فضل الله، وسيطروا على المنطقة عام 1909م، وانتصر الفرنسيون على المقاومة بعد معركة عين جالا عام 1911م، ثم ضمت فرنسا منطقة بوركو إلى هذا الإقليم وأطلق على المنطقة إسم تشاد، وضمت إلى إفريقيا الإستوائية الفرنسية التي شملت إضافة إلى تشاد الغابون الكاميرون و الكونغو وافريقيا الوسطى، واتصلت المستعمرات الفرنسية مع بعضها، حيث كانت تهدف الدول الأوروبية وخاصة انجلترا وفرنسا والبرتغال إلى وصل مستعمراتها مع بعضها، ورسمت الحدود بين تشاد وليبيا عام 1919م، بإتفاق بين فرنسا وإيطاليا الدولتين المستعمرتين للبلدين.

أراد الفرنسيون أن يستقروا في البلاد فلم يجدوا عدواً لهم إلا الإسلام، رأوا أن السيف وحده هو الذي يلين الرقاب ويخضع النفوس، ورأوا الأمة تجمع حول علمائها، وتلتف حول أئمتها، فجمع الفرنسيون العلماء من مختلف الجهات، وكان الجميع على أساس الاستشارة والبحث في الإمارة، وكانت وراءها الخديعة التي يجثم الغدر خلفها، وجاء أصحاب الرأي يمثلون البلاد، التقوا في "أبشية" مركز إقليم وادي أي عام 1917م، وجاء أربع مئة عالم، ودفنوا عدداً لا يحصى من القطع مزقهم الساطور أداة التنكيل في القرن العشرين، وأطلق على هذه المذبحة كبكب.

منعت السلطات الإستعمارية الفرنسية التشاديين من تأليف أحزاب سياسة وطنية خشية من سيطرتها وزيادة نفوذها في المستقبل، فكانت تريد أن توجه هذه الأحزاب من باريس، لذلك عمدت على أن تكون الأحزاب القائمة في تشاد فروع للأحزاب السياسية الموجودة في فرنسا وكانت أهمها:

- الحزب الراديكالي ويتولى رئاسته في تشاد فرنسوا تمبالباي R.D.G.A.
- الحزب الاشتراكي وهو الذي يرأسه في فرنسا غي موليه، ولكن فقد هذا الحزب أهميته حيث لم يعد له أحد من الموالين وخاصة بعد 1958م، إلا الأجانب المؤيدين فرنسا.
- حزب أوديت ويرأسه في تشاد السيد رتبليس.
- الحزب الوطني التشادي ويرأسه السيد أحمد أبا.

وبقيت أوضاع تشاد تسير بشكل عادي حتى الحرب العالمية الثانية، لا يختلف حكام تشاد الفرنسيون عن فراعنة مصر في شيء في ظلمهم.

بدأت الحرب العالمية الثانية ويحكم تشاد "غواد الوب"، ولم تلبث حكومة فرنسا أن سقطت أمام ألمانيا، وتشكلت في فرنسا الجنوبية حكومة مركزها مدينة فيشي ويرأسها الجنرال بيتان وتوالى ألمانيا، ولم يعترف بعض الفرنسيين بهذه الحكومة ففروا إلى انجلترا، وقد أعلن حكام تشاد تأييدهم للجنرال ديغول بعكس الوضع في مراكش والجزائر وتونس وسوريا ولبنان والهند الصينية، وبقية المستعمرات الفرنسية أعلنت كلها ولاءها لحكومة فيشي، وهكذا توقف التقدم الألماني نحو قلب أفريقيا، وقد عقد ديغول عام 1944م مؤتمرا في برازافيل وأعترف فيه بحق الأفريقيين بأن ينالوا حياة أفضل، كما زار تشاد وألقى خطابا في مكان لا يزال يحمل أسمه حتى اليوم.

وقد أشترك سكان تشاد في الحرب العالمية الثانية بعدما مناهم ديغول بالأماني المعسولة، وكانت تشاد مركزاً لتموين الجيوش الحليفة التي حاربت في الصحراء، ومنها انطلقت القوات التي دخلت ولاية فزان في ليبيا وطرابلس وتونس، وقد طبق تشاد عام 1944م نظام بلاد جمهورية فرنسا لما وراء البحار، وانتخب أول مجلس نيابي فيها عام 1947م، وأقامت أو حكومة برئاسة رجل من الهند وأسمه "غبرييل ليزبت" جاء إلى البلاد موظفا إداريا، ثم عمل بالسياسة، وألف حزب التشاديين التقدميين.

وعرض ديغول دستوره عام 1958م، وطلب من المستعمرات التصويت عليه فالمستعمرات التي توافق عليه تصبح ضمن مجموعة الشعوب الفرنسية، وتحصل على الإستقلال الذاتي مباشرة، ويتساوى سكانها مع الفرنسيين في المجالس والقوانين، وتصبح المستعمرات التي ترفضه منفصلة عن فرنسا، وعندما تضطر فرنسا إلى أن تقطع عن تلك المستعمرة جميع المساعدات المالية والاقتصادية والفنية، وأجري الإستفتاء على الدستور في 28 سبتمبر 1958م وكانت النتيجة لصالح فرنسا، وأصبحت تشاد حسب الدستور الديغولي دولة ذات استقلال ذاتي عام 1959م، وحلت إفريقيا الإستوائية الفرنسية.

أجريت انتخابات في 15 أفريل 1959م، ففاز الحزب الرديكالي، وحزب أوديت، وبعدها اتلفت الحزبان وشكلا ما سمي الحزب التقدمي التشادي، ونال هذا الاتلاف جميع مقاعد الجمعية التأسيسية وعددها 58 مقعداً، وشكل السيد "فرنسوا تمبالبي" الوزارة وهو رئيس الحزب الراديكالي سابقا، بينما أصبح "غبرييل ليزبيث" نائبا لرئيس الوزارة وهو رئيس حزب أوديت سابقا، وفي شهر أوت أصبحت تشاد جمهورية مستقلة ووضع دستور للبلاد، ثم قبلت جمهورية تشاد في هيئة الأمم المتحدة وذلك في 20 سبتمبر 1960م.

2-2- حركة التحرر في الصومال:

خضعت الصومال لحكم محمد علي باشا حتى سنة 1884م، ثم تدخلت بريطانيا وأجبرت مصر على الإنسحاب من السودان وملحقاته، في حين قامت كل من فرنسا وإيطاليا والحبشة باحتلال أرض الصومال الذي أصبح خاضعا للاستعمار من طرف أربع دول هي الحبشة التي استولت على "هرر" و"أوجادين" بداية من عام 1887م، وبريطانيا التي سيطرت على منطقة "بربرة" ثم أعلنت حمايتها على المنطقة الممتدة من رأس جيبوتي إلى "بندرزياد" سنة 1887م، أما فرنسا فقد سيطرت على جزء من الصومال المعروف باسم "جيبوتي" بداية من سنة 1862م عندما قامت بشراء ميناء "أوبح" من أحد رؤساء القبائل ثم فرضت احتلالها المباشر على المنطقة، وفي الوقت الذي دخلت فيه ايطاليا التنافس الإستعماري على أرض الصومال سنة 1889م، وعلى ميناء مقديشيو من سلطان زنجبار مقابل أجرة سنوية.

- **المقاومة الشعبية في الصومال:**

خاض الشعب الصومالي الكثير من المعارك الطاحنة في شكل حركات مقاومة متتالية نذكر منها مقاومة الشيخ محمد بن عبد الله حسن والتي أطلق عليها "حركة الدراويش" في بربرة، ثم إنتقل منها إلى "نفال" سنة 1897م لتعبئة أبناء الشعب هناك الذي حرك فيهم حب الجهاد، وألهب حماسهم ومشاعرهم بواسطة الخطب الدينية التي كان يلقيها عليهم، حيث كان يحذر من انتهاك قوى الإستعمار لحرمة الدين الإسلامي وتمزيق الوطن ونهب خيراته، وهو ما جذب إليها مشاعر أبناء الشعب الذين بادروا إلى تأسيس قوة الدراويش العسكرية، وقسمت إلى وحدات تقوم بدورها تحت أسماء جديدة، وساعدت في تدريب المتطوعين وتنظيم الكتيبة الصومالية التي كانت مجندة مع القوات البريطانية ثم استسلمت لقوات الدراويش.

وقام الشيخ محمد بن عبد الله حسن بتشييد القلاع والحصون، ومركزا الدفاع الأخرى وإقامة مراكز إستراتيجية لإقامة أفراد قواته، وجعل من منطقة "حرن" قاعدة عسكرية رئيسية، وساعد هذا التخطيط العسكري على خوض الكثير من المعارك ضد القوات الاستعمارية بأنحاء الصومال حققوا في البعض منها الإنتصارات الحاسمة، وكبدوا قوات العدو أفدح الخسائر في الأرواح مثل معركة أفيكيه سنة

1901م، وبل حر 1901م، وعان حركة 1901م، وكربداء 1901م، وفرطدن1901م، أيركوية 1907م، وبرطكة 1907م، لاس قرى 1905م، وبربرة 1910م، شميرس 1914م، لاس قرى الثانية 1916م، أنطو1916م، أوك1919م، ينقرح1919م، بروين 1919م، وغيرها من المعارك، لكن مع بداية سنة 1912م تمكنت القوات الاستعمارية من القضاء على معظم المجاهدين من قوات فرقة الدراويش في الوقت الذي دب فيه الخلاف بين قوات الدراويش ضد بعضهم البعض.

- **الكفاح السياسي في الصومال:**

بعد وفاة الشيخ محمد بن عبد الله حسن سنة 1920م إنتقلت المقاومة في الصومال ضد الاستعمار إلى الكفاح السياسي لمواجهة المؤامرات الإستعمارية بعدما حدث تقارب بين بريطانيا والحبشة، وظهر التحرك السياسي للصوماليين أثناء الحرب العالمية حيث كانت إيطاليا تسيطر على جنوب الصومال، وبريطانيا على وسط الصومال، وفرنسا على المنطقة المحيطة بباب المندب، إلى جانب ما كانت الحبشة تحتله من أراضي صومالية، وانتهزت إيطاليا فرصة إعلان الحرب العالمية الثانية وقامت باحتلال الصومال الأوسط الخاضع للإستعمار البريطاني سنة 1940م، وضمها إلى الأراضي الصومالية الخاضعة لها في جنوب الصومال والحبشة التي كانت هي أيضا قد خضعت للإستعمار الإيطالي سنة 1935م، غير أن بريطانيا قد استطاعت سنة 1941م إستعادة إستعمارها للصومال إلى جانب ما كان يعرف بالصومال الإيطالي والحبشة وأريتريا.

في سنة 1943م تأسس حزب وحدة الشباب الصومالي الذي تعهد بالعمل على تحرير الصومال باعتباره جزءا من الوطن العربي والعالم الاسلامي، وفتح فروعا له بأنحاء مناطق الصومال بما في ذلك "هرر" أوجادين" ونادي الشباب إلى نبذ النزاعات القبلية، ورفض عودة النفوذ الإيطالي والمطالبة بإستقلال الصومال في ظل الوحدة الوطنية، ورفض المشروع البريطاني المتعلق بتوحيد الأقطار تحت وصاية دولية على أن تكون بريطانيا الدولة الوطنية على الصومال تحت إشراف الأمم المتحدة لمدة عشر سنوات خوفا من الغدر والخيانة الموجودة بسجل تاريخ بريطانيا، وقامت بريطانيا بعملية انتقام من أعضاء حزب وحدة الشباب الصومالي بصفة خاصة حيث زجت بهم في السجون وقامت بنفيهم إلى المناطق النائية.

كما تواصلت السياسة الاستعمارية البريطانية الإستفزازية للشعب الصومالي حيث قامت بمنح منطقة الصومال الغربي للحبشة سنة 1948م، كما قامت بريطانيا بسحب قواتها من منطقة "هود" على أن تتولى الحبشة إدارتها الأمر الذي أغضب الشعب الصومالي الذين قاموا بتقديم المزيد من التضحيات وأصبح نضالهم أكثر عنف وشراسة كما حدث في 11 جانفي 1948م عندما وقعت مذبحة دامية أثناء زيارة اللجنة الرباعية التابعة للأمم المتحدة لمدينة "مقديشيو"، وكان من بين ضحايا المذبحة 53 إيطاليا كانوا مقيمين في الصومال، وعملوا على إثارة الفتن بين أبناء الصومال بالدعوة

إلى عودة إيطاليا للصومال، كما شهد شهر مارس 1948م وقوع حادثة "جككه" لمنع إحتلال الحبشة لمدينة جككة، وأدى الحادث إلى مقتل بعض الصوماليين وجرح الكثير من أعضاء حزب وحدة الشباب الصومالي.

وفي 5 اكتوبر 1949م وقعة معركة "دجحتور" التي استخدم فيها الشعب الصومالي ضد القوات البريطانية الحجارة بسبب صدور مشروع "بيفن–سيفوزرا" وكانت القوات البريطانية قد استخدمت القوة في تفريق المتظاهرين مما أدى إلى استشهاد خمسة أشخاص بالإضافة إلى إصابة الكثير بجروح بليغة، وكانت حادثة "بيدوه" خلال شهر أفريل 1950م قد أدت إلى قتل خمسة أشخاص وجرح الكثير من أعضاء حزب وحدة الشباب الصومالي مع سلب وحرق الممتلكات بترخيص من الإدارة الإيطالية التي تعرضت في الثاني من شهر أوت 1952م إلى مظاهرة كبيرة في مدينة "كيسمايو" احتجاجا على سوء معاملة الحاكم الإيطالي للمواطنين وعدم السماح لهم بممارسة نشاطهم السياسي بكل حرية، واسفرت أحدث هذه المظاهر التي استخدمت فيها العصي والحجارة عن مقتل ضابطين ومفتش شرطة، فاتخذت إيطاليا الحادثة مناسبة لإعتقال المزيد من أبناء الصومال رجالا ونساءاً وأطفالا وشيوخا، حيث تعرضوا للضرب والتعذيب الوحشي.

- **استقلال الصومال 1960م:**

زاد نمو الوعي الوطني لدى الشعب الصومال كما تزايد عدد الأحزاب السياسية مثل حزب الرابطة الوطنية الصومالية أواخر سنة 1951م، وحزب وحدة صوماليا 25 جوان 1958م الذي طالب بتقديم موعد الإستقلال، كما مهد حزب الرابطة الوطنية الصومالية بشن النضال العنيف على الإستعمار البريطاني لأجل الحصول على الإستقلال التام دون قيد أو شرط، وتوحيد أجزاء الصومال الخمسة تحت راية واحدة، ورفع مستوى معيشة الصوماليين، وتنمية الاقتصاد الوطني، ومحو الأمية ومحاربة القبلية، وأمام تصاعد النضال الوطني، اضطرت بريطانيا للموافقة على إجراء إنتخابات عامة لإختيار مجلس تشريعي في 18 فيفري 1960 فاز فيها حزب الرابطة الوطنية وحزب الإتحاد الصومالي بعدد 32 مقعد من أصل 33 مقعد يتكون منها أعضاء الجمعية، مما أدى إلى تشكيل أول حكومة صومالية مستقلة في التاريخ الحديث من الحزبين.

وفي 6 أفريل 1960م قرر المجلس التشريعي المنتخب إعلان الإستقلال الكامل والوحدة مع الإقليم الجنوبي في أول جويلية 1960م، وأصبحت مقديشيو عاصمة الإقليم الجنوبي هي العاصمة الجديدة لحكومة الصومال.

2-3- حركة التحرر في زيمبابوي:

عرفت زيمبابوي باسم روديسيا الجنوبية وخضعت للاستعمار الإنجليزي منذ سنة 1880م، وفي سنة 1888م استطاع "سيسل رودس" أن يعقد المعاهدة الأولى مع الملك "لوبنغيلا" الذي تولى الحكم

في زيمبابوي حيث تنازل عن حقوق بلاده لبريطانيا وتعهد بعدم إبرام أية معاهدة مع الدول الأخرى، واعترفت له بريطانيا بزعامته لقبائل "الماتا بلاند" و"المشانولاند".

فتحت الحكومة الإنجليزية الباب أمام "سيسل رودس" لإستغلال جميع المعادن الموجودة في زيمبابوي، وبتأسيس الشركة البريطانية لجنوب إفريقيا، وهي شركة كبيرة سارعت منذ تأسيسها إلى إرسال مجموعة من المغامرين الذين قاموا بالسيطرة على أرجاء البلاد للحيلولة دون دخول البرتغاليين إليها وخاصة بعد الإنذار الذي وجهته إليهم بريطانيا في إطار التسابق الإستعماري.

وفي المقابل قام سكان زيمبابوي وخاصة سكان "الماتا" بمهاجمة الإنجليز في منطقة فكتوريا سنة 1893م، حيث دارت معارك طاحنة بين الأهالي وقوات الشركة الإنجليزية، والتي إنتهت بسيطرة قوات الشركة بسبب ما تملكه من أسلحة حديثة، وهرب الملك "لوبنغيلا" من البلاد، وأصبحت السلطة كاملة في يد الشركة الإنجليزية التي أطلقت إسم "روديسيا" على هذه المنطقة نسبة "رودس" الأب الروحي للإستعمار الإنجليزي في شرق إفريقيا.

أقدمت الشركة الإنجليزية على سلب ممتلكات السكان الأصليين وإجبارهم على الإقامة بالأراضي البعيدة عن المواصلات وذات المردود المحدود، في ظل سيطرة الرجل الأبيض على الأيدي العاملة الإفريقية التي أجبرته على الخضوع للإستغلال تحت ضغط الفقر، والحاجة وحتى الأكواخ تم فرض الضريبة عليها في سنة 1894م، كما أمعن الإنجليز في استغلال السكان الأصليين الذين تم استخدامهم كعمال رقيق للأرض بعد أن حرموا منها مع قطعان ماشيتهم في ظل سيطرة الرجل الأبيض الجائرة عليهم، في الوقت الذي كانت تتعرض فيه أرجاء البلاد إلى أسراب من الجراد والأمراض الفتاكة والكوارث الطبيعية الأخرى التي قضت على ما بقي بأيدي هؤلاء السكان من ماشية مما زاد في نكبتهم، وعجل بقيام حركة المقاومة كما حدث في سنة 1896م عندما ترغم رجال الدين من "الندبيلي" قيادة الثورة في شهر مارس بالرغم من ضعف أسلحتهم، وعدم وجود القيادة الموحدة حيث ألحقت هذه الثورة أكبر الخسائر بالإنجليز، وانتشرت الثورة في مناطق "الشوانا" وأجبر سيسل رودس على قبول السلام مع "الندبيلي" في معاهدة عام 1896م، والتي نصت بنودها على تنظيم الإدارة في المنطقة وعدم محاكمة قادة الثورة، وإرسال كميات كبيرة من التموين والماشية إلى المناطق التي كانت ثائرة مع تخصيص رواتب لبعض الرؤساء والرجال الذين قاموا بالإنضمام إلى الثوار من أهالي "الشوانا" مثل "لعاكواتي" الذي بقي يقاتل مع الشوانا لمدة طويلة من الزمن، وأحدثت ثورة 1896م إنعكاسات هامة على أطور العلاقة بين الشركة والمعمرين والحكومة البريطانية التي قامت بإرسال مقيم عام للمراقبة والإعلام، وإدارة جهاز الأمن الذي سحبته من الشركة كإجراء مستعجل، وأعطت الحكومة البريطانية للمفوض المقيم سلطات سياسة وأمرت بتأسيس مجلسين هما المجلس

التنفيذي المكون من المفوض العام وأربعة أعضاء يتم تعيينهم من طرف الشركة، والمجلس التشريعي يتكون من خمسة أعضاء معينين وأربعة أعضاء ينتخبهم المعمرون.

وكان الهدف من هذه الإجراءات الحد من ثورة الأهالي، وتجريد الشركة الإنجليزية من نفوذها المباشر على المعمرين الذين كانوا يتطلعون إلى المزيد من المكاسب السياسية والاقتصادية في زيمبابوي، وكان ذلك تمهيد لسيطرة المعمرين على البلاد في ظل حكومة مستقلة لهم وهو ما اتموا تحقيقه في سنة 1922م عندما نظم الإستفتاء لأول مرة، وطلب فيه أغلب الناخبين بالإستقلال الذاتي بدلا من الإنضمام إلى إتحاد جنوب إفريقيا بناءا على رغبة بريطانيا، وأصبحت روديسيا الجنوبية مستعمرة بريطانية تتمتع بالحكم الذاتي بداية من سبتمبر 1923م، ومعه بدأت عملية بناء مجتمع قائم على التمييز العنصري بدلا من الصراع الطبقي بإعطاء الأولوية للبيض المعمرين في القطاع الزراعي والصناعي وفي التجارة والتعليم وبقية جوانب الحياة الأخرى، وفي وسط هذه الظروف الصعبة التي كان يعيشها المواطن في زيمبابوي وافقت بريطانيا في سنة 1953م على تكوين اتحاد بين مستعمراتها الثلاث، وهي روديسيا الشمالية (زامبيا) وروديسيا الجنوبية (زيمبابوي) ونياسالاند (مالاوي) بناءا على رغبة السكان البيض دون مراعات لرغبة الأفارقة، وعرف هذا النظام السياسي الجديد باسم إتحاد وسط إفريقيا الذي احتفظ فيه كل إقليم بنظامه السياسي الخاص داخل المجلس التشريعي، وتتكون السلطة التشريعية من 14 نائبا عن روديسيا الجنوبية و8 أعضاء يمثلون روديسيا الشمالية و4 أعضاء يمثلون نياسالاند و6 أعضاء فقط يمثلون الأفارقة داخل الأقاليم الثلاثة المذكورة.

وكانت بريطانيا تهدف من وراء هذا الإتحاد خلق إندماج اقتصادي فعال، ولكن إتحاد وسط إفريقيا عاد بالفائدة على العنصريين الأوروبيين الموجودين بالمستعمرات الثلاث، وكذلك حصولهم على الإستقلال دون تدخل بريطانيا في تنظيم العلاقات بين السود والبيض فيما يسمى بوضعية الدومنيون.

ولم يستطع الأفارقة التحرك أو إتخاذ موقف فعال داخل الدول الثلاث حتى سنة 1958م التي شهدت تحولا مهما داخل روديسيا الجنوبية وروديسيا الشمالية ونياسالاند في أعقاب عقد مؤتمر أكرا للدولة المستقلة، وشكل هذا المؤتمر علامة بارزة في بلورة الوعي الإفريقي وأدى في الأخير إلى إعلان حالة الطوارئ في روديسيا الجنوبية 26 فيفري 1959م، وأعقب ذلك عمليات إعتقال بالإضافة إلى وضع الكثير من الأشخاص رهن الإقامة الإجبارية، وتنفيذ أقصى العقوبات على الأشخاص المقبوض عليهم، وأدى اشتداد حركة المقاومة في الأقطار الثلاث إلى حل إتحاد وسط إفريقيا في 31 ديسمبر 1963م، ثم إعلان إستقلال نياسالاند 06 جويلية 1964م تحت إسم المالاوي، واستقلت روديسيا الشمالية 27 اكتوبر 1964م تحت إسم زامبيا.

وفي نوفمبر 1965م أعلن "ايان سميث" رئيس العنصريين البيض في روديسيا الجنوبية الإنفصال عن بريطانيا التي تواطأت معه بعدم استخدام القوة لإظهار الحزم لمنع "ايان سميث" من إعلان الإستقلال الغير الشرعي بحجة أن التدخل العسكري البريطاني سوف يؤثر على الأوضاع السائدة في تلك المنطقة من العالم مثل إتحاد جنوب إفريقيا التي كانت تحكمها أقلية بيضاء وتضم داخلها استثمارات بريطانية وغربية كبيرة، وأن هذه الدولة قادرة على التدخل لإيقاف تدخل بريطانيا في روديسيا الجنوبية وهي دعوة واهية من طرف بريطانيا مما شجع حكومة "ايان سميث" العنصرية على إعلان إستقلالها 11 نوفمبر 1965م من طرف واحد.

- **تجدد حركة المقاومة في روديسيا الجنوبية:**

في أواخر شهر أفريل 1966م برزت حركة المقاومة من جديد في روديسيا الجنوبية حينما قامت مجموعات صغيرة من حزب "زانو" بعمليات عسكرية داخل البلاد، في المقابل نددت بريطانيا بهذه العمليات التي ندد بها كذلك "جوشوا نكومو" زعيم حزب "زانو" الذي انظم في أوت 1967م إلى المجلس الوطني من أجل القيام بالعمليات العسكرية في روديسيا الجنوبية، والتي أعطت دفعا مهما لقضية تحرير روديسيا الجنوبية والتعريف بها للراي العام العالمي، وتولى الحزبان زابو، وزانو دور شرح قضية بلادهم بالخارج وقيادة الكفاح المسلح من أجل الإستقلال التام.

وفي سنة 1971م تأسست الجبهة الموحدة لتوحيد زيمبابوي "FROLIZI"، ثم تأسيس مجلس موحد للحزبين "زانو" و "زابو" عام 1973م داخل نطاق جبهة التحرير الزيمبابوي، وفي مؤتمر منظمة دول "الكومنولث" المنعقد في لوزاكا في شهر في شهر أوت 1979م هددت الدول الإفريقية بالإنسحاب من المنظمة، مما أجبر بريطانيا إلى الدعوة لعقد مؤتمر في لندن بتاريخ 10 سبتمبر 1979م لمناقشة وضع دستور إستقلال روديسيا الجنوبية.

وفي هذا المؤتمر تقرر وقف إطلاق النار في 15 ديسمبر 1979م، وأن يكون للبلاد رئيس ينتخب لمدة ست سنوات بطريقة غير مباشرة وفق الدستور، وأن تكون هناك فترة إنتقالية سابقة لفترة الإستقلال يتولى فيها حاكم عام بريطانيا إدارة شؤون روديسيا الجنوبية لمدة شهرين على أن يكون وقف إطلاق النار بداية من 26 ديسمبر 1979م.

وفي 27-29 فيفري 1980م أجريت إنتخابات فاز فيها حزب الإتحاد الوطني الإفريقي "زانو" تحت قيادة "روبرت موغابي" بالأغلبية، وأجبرت بريطانيا على الإعتراف بنتيجة الإنتخابات فاستدعى الحاكم البريطاني إليه "موغابي" ليتولى رئاسة الوزارة وإعلان الإستقلال في 4 مارس 1980م.

2-4- حركة التحرر في ناميبيا:

وصل البرتغاليون إلى ناميبيا عام 1485م عن طريق المستكشف البرتغالي "ديغو كاو" ثم وصل الألمان إلى المنطقة سنة 1884م عن طريق الرحالة "ناختيجال"، وتم احتلال ألمانيا لنامبيا في فترة

التنافس الإستعماري لكن التواجد الألماني في ناميبيا إنتهى بهزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى فقرر الحلفاء ضم ناميبيا إلى إتحاد جنوب إفريقيا، وخضعت للإنتداب الإنجليزي طبقا لقرار الإنتداب الصادر عن عصبة الأمم سنة 1920م.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية قامت حكومة جنوب إفريقيا بضم نامبيا مباشرة، وعين لها حاكم عام يتبع بريتوريا العاصمة مباشرة، وحينها طبقت فيها أبشع السياسات الإستعمارية وأفظعها خاصة سياسة التمييز العنصري، الأمر الذي أدى إلى انفجار المقاومة بداية من سنة 1958م باسم شعب "اوفاصوالاند" تحت قيادة "تويقو جاتويفو".

وقد توالى ظهور حركات المقاومة في ناميبيا على غرار "سوانو" "سوابو" "سوادو" "مسلوني"، وكلها لها قاسم مشترك واحد وهو محاربة نظام حكم الأقلية البيضاء خاصة حركة "سوابو" التي تأسست نهاية الخمسينات من قبل "سام نكوما" "جاكوب كوهانكو".

هذا وقد طالبت حركة "سوابو" عام 1966م من إتحاد جنوب إفريقيا أن تقوم بإلغاء الإنتداب على ناميبيا وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين وإجراء الإنتخابات تحت إشراف دولي تمهيدا لإستقلال البلاد في ظل حكومة شعبية ديمقراطية.

واشتدت المقاومة الناميبية بقيادة حركة "سوابو" وخاضت العديد من المعارك في المقابل كان الرد عنيف من حكومة إتحاد جنوب إفريقيا من خلال إستخدام الطائرات العمودية والكلاب البوليسية للبحث عن عناصر المقاومة في الجبال والمناطق الوعرة، حيث تمكنت من إلقاء القبض على قائد الجناح العسكري "هيرمان جانونا" ونفيه إلى إحدى الجزر التابعة لإتحاد جنوب افريقيا، فاستلم من بعده "سام نكوما" القيادة العسكرية في الحركة وجمع بين القيادة السياسية والعسكرية في حركة المقاومة.

خلال السبعينات عرفت ناميبيا قيام العديد من الإضرابات التي قام العمال بالمناجم مطالبين برفع أجورهم، ورفض كل مظاهر التمييز العنصري، في حين نجحت حركة المقاومة "سوابو" من القيام بعملية عسكرية نوعية ضد حكومة إتحاد جنوب إفريقيا كبدتهم فيها حوالي 20 بين جريح وقتيل عام 1978م، ومهاجمة طائرة عمودية كانت تنقل حكام المنطقة بمدينة "كليتمافوليلون" كما يمكن التنويه بما قامت به حركو "سوانو" من خلال الشكاوي إلى هيئة الامم المتحدة مبرزة الإضطهاد والتمييز العنصري لحكومة إتحاد جنوب إفريقيا علما أن حركة سوانو كان يتولى قيادتها "كوزيكين" واعتمدت على عشائر الهيريرو.

ورغم الخلافات بين حركات المقاومة في ناميبيا "سوانو" و"سوابو" فإن الراي العام الإفريقي ظل يساند قضية ناميبيا من أجل استقلالها، وعقدت بالخصوص عدة مؤتمرات ساندت فيها المنظمات الناميبية نذكر منها مؤتمر الدار البيضاء بالمغرب عام 1961م والذي تقرر فيه فرض الخطر

الاقتصادي على حكومة إتحاد جنوب افريقيا، كما قرر ملوك ورؤساء الدول الإفريقية بالقاهرة سنة 1984م مطالبة جميع الدول مقاطعة حكومة جنوب إفريقيا إقتصاديا، وعدم تزويدها بالنفط ومشتقاته حتى تقوم بالإفراج عن السياسيين المعارضين لسياسة التمييز العنصري وإلغاء الإنتداب.

وأمام إشتداد حركة المقاومة من قبل الشعب الناميبي ومساندة هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية بفتح حدودها أمام رجال حركة المقاومة مثل أنجولا والموزمبيق وزامبيا وزيمبابوي، وهي دول مواجهة مع إتحاد جنوب افريقيا، حيث كان لمساندة هذه الدول أكبر الأثر في إجبار حكومة بريتوريا على الإعتراف بإستقلال شعب ناميبيا يوم 21 مارس 1990م.

أهم المصادر والمراجع:

- فيصل محمد موسى، موجز تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، تر: ميلاد المقرحي منشورات الجامعة المقترحة، 1997.
- عبد الواحد الناصر، التدخل العسكري الأجنبي في المغرب قراءة في جيو استراتيجية المغرب خلال القرن 19 وأوائل القرن 20م، تق عبد الهادي التازي، الرباط، 1999.
- مدثر عبد الرحيم، الامبريالية والقومية في السودان، دار النهار للنشر بيروت، لبنان، 1971م.
- زاهية قدورة، تاريخ الوطن العربي، بيروت، لبنان، 1969.
- محمد عمر البشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900-1929م، ترجمة هندي رياض الخرطوم، 1987.
- محمود شاكر، مواطن الشعوب الإسلامية في إفريقيا – تشاد –، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ط1، 1972.
- أزهار محمد عيلان الغرباوي، تاريخ الأحزاب السياسية في ناميبيا حتى الاستقلال، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 24، العدد 1، العراق، مارس 2013.